

٢٥٪ من ملكية مصرف بيت بأقل من دقيقة عبر ١٠ صفحات كبرى دون مراعاة الأنظمة والقوانين وقواعد الشفافية والمصداقية!

عن طرح أسهم بنك سوريا والخليل الفائضة للتداول في السوق المالي، ما يثير الشبهات حول استخدام واستغلال الشارى معلومة داخلية قبل الإفصاح عنها للجمهور بخلاف الأنظمة والقوانين المرعية ذات الصلة. أي إن العملية اكتنفتها مخالفات جسيمة تؤدي إلى إبطالها تكونها تشكل خطورة كبيرة وضرراً بالغاً على المساهمين الراغبين بالشراء ورفع نسب حصصهم. وهو ما يعرض سوق دمشق للأوراق المالية إلى عدم المصداقية والشفافية في معرض أدائه لعمله، الأمر الذي ينذر بعواقب وخيمة على الاستثمار في سوق دمشق للأوراق المالية وبالتالي على الاقتصاد السوري بشكل عام الذي بدأت ملامح التهاون تظهر عليه بعد سنوات الحرب الطويلة.

ومما لا شك فيه أن استمرار التهاون والتضاضي عن هذه الأفعال المقصودة وما ينجم عنه من ضرر كبير سيلحق بالاقتصاد الوطني سيعرض الجهات الرقابية والوسائط المعنية وكذلك الهيئة الناظمة لهذا القطاع إلى تساؤلات كبيرة لاحقاً وحال ذلك:

نطلب منكم ضرورة التوجيه ببيان طلاق عملية البيع واعتبارها كأنها لم تكن كونها تمت بخلاف الأنظمة والقوانين وخالفت أبسط قواعد الشفافية والمصداقية التي تؤمن مناخاً استثمارياً عادلاً للجمهور.

وعليه ثلتمس تسجيل كتابنا هذا واعتباره شكوى رسمية محتفظين بجميع حقوقنا بمراجعة الجهات الرسمية والقضائية المختصة لزوم ذلك وأصولاً.

کلام آخر

العديد من المصادر في السوق المالي أكدت أن الموضوع يحتاج لافتتاح، وهذا ينسجم مع روح القانون، لاعلام المستثمرين بأن الأسهem أصبحت متاحة للتداول في السوق، وهذا ما لم يجر كما يفترض، إذ أرسل التوضيح إلى السوق من الهيئة ونشر بنفس اليوم الذي بيعت فيه الأسهم بعد عملية البيع وليس قبل عملية البيع، وهذا أمر إشكالي، ويشي بان هناك أموراً تدبرت تحت الطاولة مصلحة جهات محددة لها مصلحة بشراء الكميات الكبيرة من أسهم البنك، وهذا ما يحتج لتحقيقاً لإثباته.

وقد أكدت مصادر أخرى معنية بالشأن وجود «لعبة تحت الطاولة مصلحة من اشتري»، منوهة بأن الأمر واضح لعدم إفصاح السوق عن إتاحة الأسهم للتداول. في الختام، يبدو واضحاً أن هناك أمراً خطأناً، فلم كتبت عبارة عاجل وفوري بخط اليد على التوضيح المنشور على موقع السوق بنفس يوم عقد الصفقات. طالما أنها متاحة للتداول في السوق بشكل أوتوماتيكي قبل فترة الشهر تقريباً ٢٠١٩/٦/١٨، فلماذا تأخر إرسال أو نشر التوضيح، الذي يعد بمثابة إعلان رسمي يمكن للمستثمرين الاطلاع عليه ليكونوا على إطلاع كما تقتضيه الأنظمة والقوانين المرعية في السوق المالية.

هذا ما نضعه بين أيدي الحكومة والجهات الرقابية للبحث فيه، من أجل تبيان ما حصل، حرصاً على سمعة القطاع المالي.

#	Symbol	Time	Ticket	17/07/2019		Daily Trades		Status
				Volume	Price	Value		
44	SGB	17/07/2019 11:19:09	179471	1,000	140.5		140,500	Valid
45	SGB	17/07/2019 11:19:05	179470	2,576,000	140.5	361,928,000		Valid
46	SGB	17/07/2019 11:18:52	179469	2,562,385	140.5	360,015,093		Valid
47	SGB	17/07/2019 11:18:52	179468	1,127,360	140.5	158,394,080		Valid
48	SGB	17/07/2019 11:18:52	179467	2,562,376	140.5	360,013,828		Valid
49	SGB	17/07/2019 11:18:52	179466	2,562,315	140.5	360,005,258		Valid
50	SGB	17/07/2019 11:18:52	179465	2,562,100	140.5	359,975,050		Valid
51	SGB	17/07/2019 11:18:52	179464	2,562,385	140.5	360,015,093		Valid
52	SGB	17/07/2019 11:18:52	179463	2,604,000	140.5	365,862,000		Valid
53	SGB	17/07/2019 11:18:52	179462	2,513,000	140.5	353,076,500		Valid
54	SGB	17/07/2019 11:18:52	179461	2,473,150	140.5	347,477,575		Valid
55	SGB	17/07/2019 11:16:21	179460	1,000	140.5		140,500	Valid
65	SGB	17/07/2019 11:00:19	179450	3,962	140.5		556,661	Valid
66	SGB	17/07/2019 11:00:19	179449	1,000	140.5		140,500	Valid
67	SGB	17/07/2019 11:00:19	179448	500	140		70,000	Valid
Block Trades								
#	Symbol	Time	Ticket	Volume	Price	Value		Status
71	SGB	17/07/2019 01:03:22	179515	385,399	140	53,955,860		Valid

جدول يوضح تفاصيل الصفقات على أسهم بنك سوريا والخليج يوم ١٧ / ٧ / ٢٠١٩

**Syrian Arab Republic
Prime Minister
Syrian Commission of Financial Markets and Securities**

**الجمهورية العربية السورية
رئيس مجلس الوزراء
المجلس المالي للسوق المالية السورية
الموافق والصادق على**

الرقم: (٨٧٤) / معا - ١٤٣٠
التاريخ: ٢٠١٩/٧/١٧

**الى سوق دمشق للأوراق المالية
توضيح بخصوص أسمهم زيادة رأس المال بذلك سوريا والخارج**

**تبين هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية أن أسمهم بذلك سوريا والخارج التي لم يتم الاكتتاب عليها خلال الفترة
الستينية في ٢٠١٩/٦/١٨ متاحة للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية وفق الأنظمة والقوانين النافذة من تاريخه.**

**دمشق ٢٠١٩/٧/١٧
يرجى الإطلاع والنشر بالجريدة القصوى.**

**رئيس مجلس الوزراء
هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
الدكتور عاصي العقاد**

٢٠١٩/٧/١٧

**٩٥٩ رقم الوارد،
٢٠١٩/٧/١٧ التاريخ
رسالة دعوة في للأوراق المالية**

التوضيح الذي نشرته سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ١٧ / ٧ / ٢٠١٩

مطالبات وتبليغات وشكاوى لإبطال القوانين

وصفه بعض المشتكين بالصدمه، واتفقوا جميعهم على أنهم مخالف لأنظمه الإفصاح والشفافية.

«الوطن» تلقت نسخاً من تلك الشكاوى الموجهة لرئيس الهيئة، وهي مسجلة أصولاً لدى الهيئة، وقدر ورد في إحداها حرفياً:

«نحيطكم علماً بأنه بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٧ جرت عملية بيع لنسبة ٤١٪ من أسهم بنك سوريا والخليج الحرة «نسبة تداول السوريين» بشكل يتعارض مع نظام وتعليمات الإفصاح والشفافية وفق القرار رقم ١١٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤ حيث تمت عملية الشراء في وقت سابق لوقت إفصاح هيئة الأوراق والأسواق المالية

أن هذا مالم يحدث، ما دفع بعض المستثمرين إلى إرسال مطالبات وتبليغات وشكوى لإبطال الصفقات لكونها مخالفة للقوانين ولأنظمة وقواعد الإفصاح والشفافية في السوق.

شكاوى

تقدم بعض المستثمرين بشكوى لرئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية حول إجراء تلك الصفقات، من دون أي أن يعلموا بأن الأسهم أصبحت متاحة للتداول في السوق، وقبل نشر أي خبر رسمي حول ذلك، الأمر الذي تنتفي الصحفيات المشار إليها، ما يثير الشكوك بوجود شبهات تلاعب في الموضوع، وتهيئة الظروف لغافد واحد من تلك الأسهم، وهذا الخطورة، لكونه يع لسمعة القطاع المالي، لمصلحة بعض الذين يخدمون مصالحهم الشخصية للكسب والتربح على حساب القانون والبلد ومستقبل السوق المالي، بل ققصد برمتة، لأن الإفصاح أو نشر «التوضيحة» يرض أن يكون قبل الجلسة بفترة زمنية مناسبة يمان وصول المعلومة لكافة المستثمرين، وبالتالي يتم من ودراسة وبث الموضوع وتهيئة أمورهم في كانوا يريدون الشراء فعلاً عبر صفقات ضخمة، إلا

علي نزار الأغا |

في السابع عشر من الشهر الجاري، وخلال ثانية فقط، عقدت ١٠ صفقات متتالية على أسهم بنك سوريا والخليج، تجاوز عدد الأسهم في كل صفقة ٢,٥ مليون سهم. لتسع صفقات، وأخرى بأكثر من ١,١ مليون سهم، بعدد إجمالي تجاوز ١,٢٤ مليون سهم، علمًا بأن العدد الكلي للأسهم البنكية ١٠٠ مليون سهم منها ٤٥,٢ مليون سهماً متداولاً لداول الاعتباريين.

تجاوزت قيمة تلك الصفقات العشر ٣,٣٨ مليارات ليرة سورية، صنفت بأنها «صفقات عادية»! لعدم الإعلان السريع عنها بموجب أنظمة الصفقات الضخمة في السوق، على حين تم تسجيل «صفقة ضخمة» واحدة على أسهم البنك بحجم تداول نحو ٤,٣٨٥ ألف سهم.

عما ذلك، تم تنفيذ ٥ صفقات عادية بسيطة، بحجم تداول بين ٥٠٠ و ٣٠٠٠ سهم لكل منها، وبهذا الشكل يكون إجمالي الصفقات المنفذة على أسهم بنك سوريا والخليج في جلسة يوم الأربعاء ١٧/٦/٢٠١٩ نحو ١٥ صفقة عادية، وصفقة ضخمة وحيدة، بإجمالي عدد أسهم ٤٩٧,٤٦٤.

للتداول في السوق، بين السادس والرابع عشر من شهر سبتمبر.

وبحسب مصادر السوق، وكون الصفقات متقاربة، وسحبت كامل كمية الأسهم المتاحة تقريرياً، وبفارق زمني بالثواني، لا يكاد يذكر، طبعاً تلك هي الأحداث الدائرة في الأروقة المالية والتي لم تتأكد منها «الوطن»، لكن يبدو أن القضية تخفي وراءها قصة تلاعب وفساد، تتخصص بتأمين ظروف التداول في السوق خدمة لمصلحة من اشتري تلك الصفقات الكبرى.

بداية الشوك

لتلك الأسهم قصة عمرها أكثر من ثلاثة سنوات ونصف السنة، فهي أسهم زيادة رأس المال لم يتم الاكتتاب عليها منذ نهاية العام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٩/٦/١٨، وقد أصبحت متاحة للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية وفق الأنظمة والقوانين النافذة بعد تاريخ ٢٠١٩/٦/١٨، وكان من المفترض نشر إفصاح بذلك على موقع السوق كي تصبح المعلومة متاحة لجميع المستثمرين، وفقاً لمبدأ الشفافية والعدالة بتوفير المعلومات، وهذا ما يؤكده نظام الشفافية والإفصاح في السوق، إلا أن المستغرب هو نشر سوق دمشق للأوراق المالية لـ«توضيح» يوم الأربعاء ٢٠١٩/٧/١٧، أي

«الصنايع» لـ«الوطن»: ٣٥ مليار ليرة قروض متغيرة ولدينا ٢٧ ملياراً جاهزة للإقراض

كشف مدير في المصرف الصناعي لـ«الوطن» عن تجاوز حجم الودائع لديه مبلغ ٥٩ مليار ليرة، ونسبة سبيولة ٤٨٪ بالملة، في حين بلغت قيم الأموال الجاهزة نقداً في صندوقه ولدى المركزي ٤٧ مليار ليرة، في حين قيمة الأموال الجاهزة للإقراض تقارب ٢٧ مليار ليرة، وذلك حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي (٢٠١٩).

كما تم منح قروض بأكثر من ٣ مليارات ليرة منذ شهر آب العام الماضي وحتى نهاية النصف الأول من العام الجاري، مبيناً أن منح القروض جاء بالتناغم مع سياسة المصرف بالتوسيع في منح التسهيلات الائتمانية، وفق رؤية المصرف ومحدوداته،

وبالتوافق مع الأولويات التي حدتها الحكومة، خاصة أن حجم الودائع لدى المصرف تجاوز ٥٩ مليار ليرة ولابد من التوسيع في التوظيفات ومنح القروض بما يسهم في تحريك النشاط الاقتصادي وخاصة تمويل المشروعات الصناعية والتنمية.

وبلغ رصيد القروض الممنوعة لدى الصناعي حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري مع الفوائد التأثيرية تجاوز ٤ مليارات ليرة، منها ٣٥ مليار ليرة قروض متغيرة.

وبين المدير أنه تم إنجاز تسويات منذ بداية العام الجاري نتج عنها تحصيلات بنحو ١٤ مليون ليرة، في حين تجاوز حجم التحصيلات في العام الماضي حسب المدير ٢٥ مليون ليرة، إذ أتجر المصرف ما يزيد عن ٣٦ تسوية في العام ٢٠١٨ مع صناعيين متغرين، موضحاً أن التسويات تعود بالنفع على الصناعي وعلى المصرف في الوقت نفسه، إذ يعتمد المصرف على التوسيع في التواصل والحوار مع الصناعيين المتغرين، وخاصة المتغرين لأسباب موضوعية بفعل الظروف التي رافقت سنوات الحرب على سوريا.

ولفت إلى أن المصرف يتوجه إلى تمويل المشروعات الحيوية والمهمة، على التوازي مع التركيز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المهن الحرافية، ومراعاة التوازن في التمويل بين مختلف القطاعات لتحقيق أوسع حالة من التوازن والعدالة في تمويلات المصرف.

واعتبر المدير أن هناك حالة توصيف تعمل عليها الإدارة لكل فروع الصناعي وتقييم حالة هذه الفروع، لجهة الأداء ومعرفة احتياجاتها ومستلزمات العمل الأساسية لديه، خاصة أن العديد من الفروع تعاني من صعوبات تتعلق بضيق المساحة التي تعمل فيها، وضعف توافق مستلزمات العمل، وهو ما يؤثر سلباً في أدائها وأنه يتم العمل حالياً على معالجة هذه الصعوبات وتطوير عمل الفروع وتحسين جودة الخدمات فيها.

**الحكومة: خطة للتوسيع في الصناعات الدوائية لتغطي السوق المحلية والتصدير وأخرى لتطوير السياحة
دصوية لـ«الوطن»: إعادة تزويد المدطات المرخصة والموقفة من ٢٠١٥**



وأقر المجلس خطة وزارة السياحة لتطوير القطاع السياحي خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٣٠ ليكون مساهماً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية قطاع السياحة وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين تجربة الزيارة للمحطة، وتحقيق رضا الزوار، وتحقيق رضا أصحاب المصلحة، وتحقيق رضا العاملين في القطاع.

هناء غانم |

وافق مجلس الوزراء على تغذية محطات الوقود التي تم منحها التراخيص في عام ٢٠١٥ ولم يتم تزويدها بالمشتقات النفطية، وذلك بعد مناقشة تقرير اللجنة الثلاثية المشكلة من وزارات النفط والأشغال العامة والإدارة المحلية خلال جلسة مجلس الوزراء أمس بهدف إعادة التعامل مع هذه المحطات وتزويدها بالكميات المناسبة من المشتقات النفطية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام «مروقات» مصطفى حصوية جاهزيتهم لتنفيذ قرار الحكومة المتضمن تزويد محطات الوقود التي تم منها التراخيص من عام ٢٠١٥ وحتى الآن بالكميات المناسبة من المشتقات النفطية، وسوف يتم تكليف اللجان المشكلة بالفروع للكشف على المحطات المشادة وموافقة الإدارة بمدى جاهزيتها، وذلك تمهيداً لإصدار قرارات تعامل وتزويد

هذه المحطات بالمشتقات النفطية.
ونوه بأنه بعد صدور القرار سيتم فتح
حساب باسم المحطة وتزويدها بالمادة خلال
أسبوع بعد كشف اللجان.
ولفت حصوية إلى أن إيقاف تزويد تلك
المحطات بالمشتقات النفطية جاء تنفيذاً
لقرار من الحكومة بناء على ما حدث عام
٢٠١٥، إذ قامت المحافظة بمنع تراخيص
لأكثر من العدد المسموح به، فحدث تجاوز.
وعليه تم إيقاف منح التراخيص، وتوكيل
الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالتحقيق
في موضوع التجاوزات، ومن ثم تم تشكيل
لجنة تضم كل من وزير النفط والإدارة
المحلية والإسكان مهمتها الاطلاع على
المحطات المشارة و مدى نسبة تشبيدها

ساخته

أقر المجلس خطوة وزارة السياحة لتطوير القطاع السياحي خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٣٠ ليكون مساهماً رئيساً في تحقيق التنمية المستدامة.